تقييم مدى نجاح الخطة الرباعية ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٣/٢٠١٤ في تنويع القاعدة الانتاجية لدولة الكويت

Evaluate the success Plan 2010/2011-2013/2014 In diversifying the productive base of the State of Kuwait

بحث مُقدم من

سالم مروي متعب خليف الشمري

الملخص

هدفت الدراسة لتقييم نجاح الخطة ٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٣/٢٠١٤ في تنويع هيكل الإنتاج الاقتصادي بدولة الكويت. تم استعراض أهمية تنويع هيكل الإنتاج الاقتصادي لتجنب مخاطر تراجع أسعار النفط. تم تحليل رؤية الدولة ٢٠٣٥ للتأكيد على أنها تهدف في المقام الأول لتنويع هيكل الاقتصاد الحقيقي بالدولة. تم مقارنة المتحقق من تنويع هيكل الإنتاج بالمستهدف تبين عدم نجاح الخطة في تنويع هيكل الإنتاج. أوصى الباحث بضرورة مواجهة البيروقراطية وتشجيع القطاع الصناعي، وضرورة وضع استراتيجية متكاملة لبرامج الصناعة الوطنية.

Abstract

The study aimed at evaluating the success of the plan 2010/2011-2013/2014 in diversifying the structure of economic production in Kuwait.

The importance of diversifying the structure of economic production to avoid the risks of falling oil prices was reviewed.

The State Vision 2035 was analyzed to emphasize that it is primarily intended to diversify the structure of the real economy in the country.

The comparison of the diversification of the production structure with the target showed that the plan did not succeed in diversifying the production structure.

The researcher recommended the need to confront bureaucracy and encourage the industrial sector, and the need to develop an integrated strategy for national industrial programs.

المقدمة :

شهدت أسعار النفط العالمية تراجعا حادا منذ صيف ٢٠١٤ وحتى مطلع ٢٠١٧، مما أدى إلى فقدان أكثر مما يقرب من ٥٠% من قيمة أسعار النفط منذ عام ٢٠١٢. وقد بلغ تراجع أسعار النفط إلى حوالي ٤٠ دولاراً خلال عام ٢٠١٦، إذ بلغ تراجع سعر البرميل إلى أدنى مستوى مما كان عليه منذ ٢٠٠٩ أي عقب الأزمة المالية العالمية. ويرجع الانخفاض في أسعار النفط كنتيجة للعديد من العوامل بعضها متعلق بالعرض والطلب، والبعض الأخر بالسياسات الدولية والتوقعات المستقبلية.

وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أحد الكتل الإقليمية الأكثر تضررا من انخفاض أسعار النفط، نظراً لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل والذي يسيطر على نحو أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية، وحوالي أكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت. ولا شك في أن الكويت واحدة من دول المجلس الخليجي التي تتأثر بشكل كبير من تراجع أسعار النفط ولعلها أكثرها تأثراً.

وإدراكاً لذلك فقد كان هدف التنويع الاقتصادي هدفا مصاحبا لخطط التنمية المتتابعة، حيث ورد في الخطة الرباعية للتنمية (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٣/٢٠١٤) أنه قد "ظل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية بالدولة حيث أدركت خطط التنمية المتعاقبة المخاطر الكامنة في الاعتماد الأحادي والكثيف على إنتاج النفط الخام وتصديره.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التحقق من مدى نجاح خطة التنمية (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٣/٢٠١٤) في تحقيق اهدافها من تنويع القاعدة الانتاجية، وتنويع قطاعات النشاط الاقتصادي لتحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة؟ وتجنيبهم مخاطر تراجع أسعار النفط، أو نفاذ الاحتياطي من المخزون الاستراتيجي للنفط؟

أهمية الدراسة

التحقق من مدى نجاح الخطة الإنمائية (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٣/٢٠١٤) في تحقيق التنمية المستدامة، التي تهدف إلى الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية (احتياطي مخزون النفط الخام)، لتلبية احتياجات الجيل الحاضر مع المحافظة على هذه الموارد وعدم الإخلال بالنظم البيئية لتلبية احتياجات الأجيال القادمة، من خلال بناء اقتصاد وطني متنوع ومستدام.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التأكيد على أن الاهتمام بالتنويع الاقتصادي هدفاً أساسياً وشرطاً ضرورياً لبناء اقتصاد عصري أكثر استدامة. الكشف عن مدى نجاح الخطة الرباعية كخطوة أولى لتحقيق رؤية الدولة ٢٠٣٥ لتحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمارات، من خلال استهداف واسع النطاق للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد قابل للنضوب. ونظرا للسيطرة الواضحة للقطاع النفطي على الاقتصاد الكويتي، فإن مدى تحقيق هذا الهدف يظل مرهون بنجاح العديد من السياسات الداعمة، خاصة وأن تحقيق التنويع الاقتصادي يتطلب دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة والعمل على تنميتها، وتضافر للجهود والقدرات خاصة البشرية منها.

فروض الدراسة

تقوم الدراسة على التحقق من مدى صحة الفرض التالي:

نجاح خطة التنمية في تنويع القاعدة الإنتاجية لقطاعات النشاط الاقتصادي بدولة الكويت.

منهجية الدراسة

في سبيل تحقيق الهدف من هذه الدراسة، تم انتهاج أسلوب التحليل الوصفي في عملية دراسة ووصف المؤشرات الاقتصادية الكبرى المرتبطة بموضوع التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي.

المبحث الاول

مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه

لا شك أن اعتماد أي اقتصاد على مصدر واحد أو مصادر محدودة أمر خطير للغاية، حيث يترتب على تقلباته الخاضعة للأسواق العالمية تحديات كبيرة من حيث التأثير المباشر على الموازنات العامة للدولة واستقرارها المالي، وعلى نموها الاقتصادي، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في دفع عملية التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

وحول ذلك أصدر صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) تحذيراته بالحاجة إلى التنويع في اقتصادات دول الخليج النفطية لمعالجة الاختلالات الناجمة عن انخفاض الأسعار، حيث أن جهود التنويع التي تبذلها حكومات هذه الدول وإن حققت بعض التقدم غير أنه لا يزال أمامها الكثير من التعديلات لتعزيز العمل والإنتاج في القطاع التجاري غير النفطي. الأمر الذي

دفع هذه الدول إلى البحث عن الأسس والسياسات الأكثر استقرارا لنموها الاقتصادي، والتي تحفظ من خلالها مواردها الناضبة من الاستنزاف، وتقلص من تبعيتها الاقتصادية للنفط، من خلال تنويع اقتصاها[١].

يعكس هذا الهدف ريادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو. كما يُعبر عن سعي المخطط إلى تهيئة الظروف والبيئة المواتية والآليات المحفزة ليمارس هذا القطاع دوره المرتقب. ويتطلب ذلك تنويع هيكل الملكية في الأنشطة الاقتصادية بتقليص هيمنة القطاع العام تدريجيا وزيادة مساهمة القطاع الخاص آخذين بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية وتملك المواطنين للأنشطة الاقتصادية وتعزيز الدور الإنتاجي للطبقة الوسطى في دعم التنمية الاقتصادية.

والتنويع يعرف عادة بتنويع الصادرات مشيرا إلى "السياسات الهادفة إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي تخضع للتقلبات أو الانخفاضات العالمية في السعر والحجم". وإن كان التنويع الاقتصادي قد يتخذ صورة تنويع في الصادرات أو في الإنتاج أو تنويع لمصادر الدخل، فهو يمثل بشكل عام "العملية التي يصبح الاقتصاد من خلالها أكثر تنوعا من حيث السلع والخدمات التي ينتجها". ويعرف أيضا بأنه "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع". ومن هنا يمكننا تعريف التنويع الاقتصادي بأنه: -

"تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد[٢]، ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل ببناء قاعدة عريضة من المنتجات المحلية والمصدرة والتي لا يعتمد من خلالها على مصدر واحد مما يجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية في حالة حدوث أي تغير في هذا المصدر".

ولكي يتحقق التنويع فإنه يتعين إحداث تحولات جذرية في الهياكل الاقتصادية، بحيث تقوم على قاعدة كبيرة من المرافق الإنتاجية لسلاسل من الصناعات ذات القيمة المضافة والميزة التنافسية العالية. هذا ويتضمن التنويع الاقتصادي التنويع الأفقي (الصناعات العنقودية)، والتي تسمح بإيجاد فرص لإنتاج سلع جديدة قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بالقطاع الأحادي، كقطاع التعدين أو الطاقة، أو الزراعة وغيرها، كما يتضمن التنويع الرأسي الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة من خلال التحول من صناعة إلى أخرى والتوسع فيها عاموديا. وهذا التنويع الأخير هو الذي تعتمده دول الخليج عامة ودولة الكويت بوجه خاص وبشكل كبير، من خلال القيام باستخراج النفط والغاز والقيام بصناعات التكرير، وصناعات البتروكيماويات والصناعات كثيفة القيمة المضافة مثل الصناعات التحويلية[٣].

هذه الصناعات تعتمد على النفط وعادة ما تكون مشاريع واسعة النطاق وكثيفة رأس المال وبشكل عام مملوكة للدولة. وفي ذلك يشير صندوق النقد الدولي إلى أن النموذج الحالي المتبع للنمو وإن حقق نتائج اقتصادية واجتماعية ملموسه، إلا أنه مشاب بنقاط من الضعف تتطلب مزيد من التنويع والخروج عن دائرة الاقتصاد الريعي بمنتجات بعيدة عن النفط. وبذلك يعتبر التنويع الحقيقي هو تحقيق مزيد من التكامل الأفقي من خلال القيام بصناعات تهدف إلى إحلال الواردات مثل الأغذية، مواد البناء، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والسياحة وغيرها.

أهداف تنويع القاعدة الإنتاجية:

يمكن تحديد أهم أهداف تنويع القاعدة الإنتاجية فيما يلي[٤]:

١. تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة.

٢. تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.
٣. هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة.
٤. تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي.
٥. رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية.
٦. تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المُصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات.
٧. الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٨. رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي.
٩. إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع، وهذا ما حدث خلال العام الأخير بشكل ملحوظ.

المبحث الثاني

موائمة رؤية الدولة ٢٠٣٥ بالأهداف الاستراتيجية

للخطة الانمائية متوسطة الأجل (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٣/٢٠١٤)

لا شك أن أي اقتصاد يتكون من قطاعين أساسيين، ولتحقيق الازدهار الاقتصادي لابد من التنسيق فيما بينهم، وهما القطاع المالي، والقطاع الحقيقي المتمثل في السلع الملموسة والخدمات، فإذا تغلب القطاع المالي على القطاع

الحقيقي يحدث التضخم، وإذا تغلب القطاع الحقيقي على القطاع المالي يحدث الركود، ولكن إذا اتسق القطاعين حدث الرواج وزادت معدلات النمو الاقتصادي.

نهدف من التوضيح السابق إلى الوقوف على الفلسفة التي ارتكزت عليها رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح "حفظه الله ورعاه" والتي تنص على:

" تحول الكويت إلى مركز مالي وتجارى جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، ويُذكي فيه روح المنافسة، ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، ويُرسخ القيم، ويحافظ على الهوية الاجتماعية، ويُحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، ويُوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة"(٥).

وبقراءة واعية **من وجهة نظر الباحث** لنص الرؤية نلاحظ أنها رؤية شاملة تحوي جميع المحاور التنموية للدولة، ولكن مع الأسف لقد اختزل الاعلام والصحافة هذه الرؤية فقط في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، وتناسى بقية النص رغم أهميته التي توضح النظرة الشمولية للرؤية والتي إلى ما يلي:

١. **تحويل الكويت إلى مركز مالي** أي أن تصبح الكويت دولة جاذبة لرؤوس الأموال سواء الوطنية أو الأجنبية من خلال جهاز مصرفي ذو جدارة ائتمانية عالية، ومتطور، وأسواق مال نشطة جاذبة للاستثمار والتداول من خلالها، ويمثل ذلك القطاع المالي كما سبق التوضيح.
٢. **تحويل الكويت إلى مركز تجاري** والمتمثل في القطاع الحقيقي ويقصد به وفرة السلع والخدمات المتداولة في السوق وهذا لا يأتي إلا بتنويع هيكل الاقتصاد وتنويع القاعدة الانتاجية بسلع حقيقية، وخدمية.
٣. **جذب الاستثمارات** وهي محصلة طبيعية لحالة الرواج التي يمكن تحقيقها من اتساق القطاع المالي مع القطاع الحقيقي أو التجاري.

٤. وباستعراض المتبقي من نص الرؤية نجد أنها رسمت من خلاله خارطة الطريق التي يجب أن تتبعها الدولة لتحقيق هذه الرؤية، وهو أن يقوم القطاع الخاص بالدور الرئيسي في قيادة النشاط الاقتصادي، وتُذكي فيه روح المنافسة الكاملة في النشاط الاقتصادي بين شركات القطاع الخاص فيما بينها، وكذلك تسود روح المنافسة بين شركات القطاع الخاص وما يتبقى من شركات القطاع العام أيضا، أي الحد من المنافسة السلبية والممارسات الاحتكارية في بيئة الاستثمار والأعمال.

٥. **يرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم** أي أن تتخلى الدولة تدريجيا عن دورها كمنتج في السوق إلى توفير بيئة عادلة للمنافسة الاقتصادية، وتركيز دور الدولة على وظائف ومسؤوليات الدولة الحديثة وعلى الأخص رعاية الصالح العام والأمن الداخلي والوطني.

٦. **ويُرسخ القيم بترسيخ قيم المجتمع أي تعزيز الشفافية،** ووضع القواعد العادلة للتقييم والمساءلة ومكافحة الفساد. والحد من الغش التجاري وحماية المستهلك.

٧. **يحافظ على الهوية الاجتماعية** بالحفاظ على هويته العربية والإسلامية وبناء المواطنة وتوفير شبكة الأمان الاجتماعي للمواطنين الأكثر احتياجا وذوي الدخل المحدود.

٨. **يُحقق التنمية البشرية** بتوفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية الكلية والهادفة التي تشمل التعليم والتدريب والصحة.

٩. **يحقق التنمية المتوازنة** التي تحقق العدالة والمساواة وسبل العيش الكريم لكافة المواطنين وفي كل المجالات التنموية.

١٠. **يُوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة،** أي أنه يجب على الدولة توفير بيئة الأعمال المواتية والمحفزة للتنمية. بتطوير البنى الأساسية الداعمة للتنمية، بما يتماشى مع متطلبات النمو السكاني وتلبية احتياجات التنمية ورؤية الدولة، ووضع برنامج تشريعي ومؤسسي من منظور مستقبلي لدعم أهداف وسياسات التحول إلى مركز مالي وتجاري وتلبية احتياجات المواطن بالتنسيق بين الحكومة ومجلس الأمة.

يلاحظ أن النقاط من ١ إلى ٣ تتمثل في رؤية الدولة بعيدة المدى المأمول

تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٥، أما النقاط من ٤ إلى ١٠ تتمثل في الآليات اللازمة لتحقيق هذه الرؤية، وهي ما تم ترجمتها إلى الأهداف الاستراتيجية الخمسة بالخطة الانمائية متوسطة الأجل ٢٠١٠/٢٠١١– ٢٠١٣/٢٠١٤، التي نسعى لتحقيقها حتى يمكن تحقيق رؤية الدولة، وفيما يلي توزيع الأهداف الاستراتيجية الخمسة على النقاط السبعة طبقا للجدول التالي:

الآليات اللازمة لتحقيق الرؤية (النقاط من ٤ -١٠)	الأهداف الاستراتيجية بالخطة الانمائية
٥ - رفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم. ١٠ - توفير بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة، بتوفير بيئة الأعمال المواتية والمحفزة للتنمية. وتطوير البنى الأساسية الداعمة للتنمية، بما يتماشى مع متطلبات النمو السكاني وتلبية احتياجات التنمية ورؤية الدولة.	١ - تحسين مستوى المعيشة وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
٤ - أن يقوم القطاع الخاص بالدور الرئيسي في قيادة النشاط الاقتصادي، وتُذكي فيه روح المنافسة.	٢ - رفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.
٧ - الحفاظ على الهوية الاجتماعية. ٨ -تحقيق التنمية البشرية.	٣-رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطن من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية. ٦ - تعزيز الهوية الإسلامية والعربية.
٩ -تحقيق التنمية المتوازنة التي تحقق العدالة والمساواة وسبل العيش الكريم لكافة المواطنين.	٤ - تطوير الخصائص السكانية للمجتمع الكويتي.
٦. ترسيخ قيم المجتمع بتعزيز الشفافية، ووضع القواعد العادلة للتقييم والمساءلة ومكافحة الفساد، والحد من الغش التجاري وحماية المستهلك.	٥ - رفع كفاءة الإدارة الحكومية وتطويرها بشرياً وفنياً.

المبحث الثالث

تقييم التنوع في هيكل الاقتصاد بدولة الكويت

بنهاية ٢٠١٣/٢٠١٤

في البداية يلزم التأكيد على أهم الأهداف والتوجهات العامة للخطة الرباعية والتي إنتهجهتها لتحقيق التنوع في القاعدة الإنتاجية وهي ما يلي:

(١) سياسات النمو الاقتصادي

- **تعزيز فرص ومجالات النمو الاقتصادي الكلي المستدام،** من خلال زيادة حجم الاستثمارات ومنها زيادة فرص العمل، لتحسين أداء الاقتصاد المحلي وتطوير قدرته التنافسية، بما يرفع المستوى المعيشي للمواطنين وزيادة رفاهيتهم. وتنبع أهمية زيادة القدرة التنافسية في توفير البيئة المواتية لكفاءة استخدام الموارد، وتحفيز الإبداع والابتكار وتحسين مستوى الإنتاجية وجودة الإنتاج. كما أن تحسين معيشة المواطنين يتطلب خفض التكاليف والمستوى العام للأسعار[٦].

(2) سياسات دعم وتوسيع دور القطاع الخاص.

- **إعادة هيكلة الدور الذي تقوم به الدولة بحيث يفسح المجال بشكل أكبر للقطاع الخاص** ليقوم بالدور الأساسي في عمليات الإنتاج والتوظيف والإدارة وتوليد الدخل. حيث أن استثمارات القطاع العام لا تهدف إلى الربح، في حين يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق الربح وبالتالي يسعى دائماً إلى التطور والارتقاء بقدراته التنافسية.
- **تحفيز وتشجيع نمو القطاع الخاص ليمارس دورا أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**. وتهدف هذه السياسة إلى أن ينمو الناتج الإجمالي للقطاع الخاص بمعدل حقيقي يبلغ (٨.٨%) سنويا مقابل (٢.٧%) للقطاع العام[٧].

(3) سياسات تنويع القاعدة الإنتاجية.

- **التخفيف من سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني** لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو المستقر والمطرد، وإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وخاصة القطاعات ذات القدرات التنافسية المرتفعة. مما يتطلب ضرورة توظيف سياسات تنويع الاقتصاد وتقليل هيمنة النفط بتشجيع صادرات السلع

المصنعة، عبر تطوير القطاع الصناعي وتوجيه نشاطه نحو المنافسة في الأسواق الدولية مما يعزز نمو الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل الحكومي، وبالتالي توفير فرص عمل دائمة ومنتجة للمواطنين بدولة الكويت[٨].

- **إحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي**، ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة معدل النمو الحقيقي المستهدف له ليبلغ ١٢% سنويا، وزيادة حجم الاستثمار الإجمالي الموجه لهذا القطاع ليبلغ ٢,٥٢٧ مليون دينار، وبمتوسط سنوي قدره ٥٠٥ مليون دينار[٩]. حيث يعرف البنك الدولي السياسة الصناعية على أنها "الجهود الحكومية لتعديل البنية الصناعية لترويج النمو المبني على الإنتاجية" لذلك فإنه يجب على دولة الكويت أن تضع أهدافا متعددة للسياسات الصناعية، كالتشغيل، والتصدير، والإنتاج، والواردات[١٠].
- **إحداث تغييرات ملموسة في معدلات نمو الناتج الزراعي** لتصل إلى ٦.٥%. وتستهدف خطة التنمية ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤ أن ينمو الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع بمعدل يصل إلى ٢٠.١% سنويا، ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع عبر تبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات والحوافز المناسبة[١١]. فعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع، وبالرغم من التطور الذي عرفه في السنوات الأخيرة لا تزال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات الانتاجية[١٢].

(4) <u>سياسات التحول إلى مركز تجاري (القطاع التجاري) .</u>

- **فتح كافة المجالات للأنشطة التجارية لممارستها لدى الراغبين في العمل بالسوق المحلي للحد من ظاهرة الاحتكار في الأسواق.** وتفعيل المشاركة بين القطاعين العام والخاص، والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في دولة الكويت محلياً وعالمياً، حيث أن القطاع التجاري واللوجيستي سيعمل كمقوم أساسي للقطاعات الأخرى، وخاصة تلك القطاعات المرتبطة بالاستيراد والتصدير، مما يؤدي بصورة غير مباشرة إلى خلق المزيد من الوظائف وزيادة إجمالي الدخل القومي لدولة الكويت[١٣].

أولا: المتحقق من مستهدفات سياسات النمو الاقتصادي:

جدول رقم (١) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية للفترة من٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ (مليون د.ك)

نوع النشاط الاقتصادي	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الزراعة وصيد الاسماك	٢٣٧,٢	٢٠٨,٦	١٧٣,٤	١٧٥,٤	١٧٩,٤	١٨٦,٦	١٩٥,٣	١٩٣,٤	١٩٤,٥	١٩٤,٨	٢١,١
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	١٤٨٢٥,٠	٢٨,١٥٧,٣	٣١,٣٨٣,٦	٣٢,١٥٨,٤	٢٢,٤٨٤,٨	١٨,٥٥٣,٤	١٥,٠٥٩,٤	٢٣,٥٥٣,٥	١٦,٠٤٤,٤	١١,٥١٧,٢	١٢,٣٦٥,٢
الصناعات التحويلية	٢٣١١,٧	٢,٥٣٥,٢	٢,٤٠٤,٢	٢,٤٠٦,٠	٢,٣٨٦,٢	٢,٤٧٧,٤	١,٥٣١,٨	١,٤٣٣,٥	١,٨٠٣,٠	١,٦١٤,٦	١,٦١٢,٥
الكهرباء والغاز والمياه		٤١٣,٤	٤١٤,٤	٤٢٢,٥	٤٢٢,٦	٤٢٢,٦	٤٣٣,٠	٤٢٢,٨	٤٣٣,٠	٤٣٤,٨	٤١٤,١
التشييد والبناء		٤٥٦,٨	٤٨٢,٣	٤٨٣,٧	٤٢٢,٤	٤٣٠,٣	٤٥٠,٨	٤٥٨,٦	٤٥٨,٦	٤٣٣,٨	٤٣٦,١
تجارة جملة وتجزئة		١,٦٨٨,٢	١,٥٣٣,٣	١,٥٤٩,٠	١,٤٠٠,٨	١,٣٣٨,٢	١,٤٠٠,٨	١,٤٠٠,٦	١,٣٧٠,٣	١,٢٢٢,٦	١,١٨٨,٨
الفنادق والمطاعم		٣١٤,٤	٣٣٦,٥	٣٠٨,٧	٢٨٨,٤	٢٢٢,٤					
النقل والتخزين والاتصالات		٢,٨٨٨,٦	٢,٤٢٢,٥	٢,٤٥٥,٨	٢,٤٨٢,٨	٢,٤٨٢,٣	٢,٤٧١,٣	٢,٢٢٢,٢	٢,٢٦٤,٥	١,٤٣٦,٦	١,٣٣٠,٧
الوساطة المالية والتأمين		٣,٣٨٤,٠	٣,١٩٠,٦	٣,٠٣٩,٦	٢,٤٨٨,١	٣,٠٤٢,٢	٥,٠٨٨,٦	٣,٠٣٣,٦	٢,٣٠٢,٦	٤,٣٣٧,٥	٤,٠٣٦,٢
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية		٣,٢٢٢,٨	٣,٢٢٦,٥	٣,١٦٥,٢	٣,٠٣٧,٧	٣,٥٨٢,٦					
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية		٨,٣٥٥,٤	٨,٠٦٣,٦	٢,٥٤١,٧	٢,٤٤٨,٧	٥,٢٢٢,٥	٥,٠٨١,٨	٤,٧٢٢,٠	٤,٠١٤,٦	٣,٥١٥,٢	٣,٢٢٨,٢
المجموع جزئي		٤٢,٣٥٠,٦	٤٥,١١٨,٥	٤٦,٤٤٥,٨	٤٢,٦٦٠,٢	٤٣,٣٢٢,٨	٣٣,٠٢٢,١	٣٢,٧٠٦,٨	٣٤,٠٦١,٨	٣٠,٦٢٢,٣	٣٤,٤٣١,٧
خصم الخدمات المصرفية المحتسبة		٢,٠٠٨,٦	١,٤٨٣,٦	١,٧٨٣,٦	١,٧٦٠,١	١,٧٦٤,٧	١,٧٢٢,٢	١,٧٢٠,٠	١,٦٨٦,٥	١,٣٤٠,٥	١,٠٥٢,٦
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية		٠,٣٧١,٠	٥٣,١٢٢,٣	٥٢,٢٢٢,٧	٤٥,٨٥٠,١	٤٥,٧٨٤,٦	٣٠,٢٤٨,٤	٣٤,٤٠٢,٨	٣٦,٣٦٤,٤	٣٢,٢٤٧,٨	٣٢,٤١٩,٦

نوع النشاط الاقتصادي	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
المخرب بالمقابل الإعلاني إجمالي المخرب)	-٣,٢١٥,٢	-٤,٠١٦,٠	-٣,٧٧٠,١	-٣,٣٣٨,٥	-٤,٠٤٠,٥	-٤,٢٢٠,٠	-٤١٨,٢	+٢١٧,٠	+١٩٩,٨	+٢١٨,٢	+١٨٧,٧	+١٧٣,٨
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	٣٤,٣١٤,٩	٤٦,٢٨٨,٠	٤٩,٣٩٢,٢	٤٨,٧٢٢,٢	٤٦,٣١١,٩	٣٣,٠٢٩,١	٣٠,٤٩٦,٢	٣٩,٥١٩,٨	٣٢,٥٨١,٦	٢٩,٦٦٩,٥	٢٩,٦٦٣,٢	٢٣,٥٤٣,٢
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	٩٩٢٤,٣٠	٩٩٦,٣٠	٩٩٦,٤	٩٩١٤,٩	٩٩٢٨,٥	٩٩٨,٥	٩٩٢٣٠	٩٩٢١,٥	٩٩١٠,٩	٩٩٢٤,٩	٩٩٢٤,٩	-
أسعار النفط الخام للتصدير	١٩,١٤	٩٦,٢٩	١٠٥,٨٧	١٠٩,٤٥	١٠٢,٤٦	٧٧,٤٥	٦١,٠٩	٩٤,٤٥	٦٩,٠٨	٦١,٠٨	٥٠,٦٤	٥٠,٦٤
معدل النمو في أسعار النفط الخام	-٤٨,٩٤	-٩,٠٤	-٣,٣٤	١,٩٤	٣٨,٧٩٩	٢٦,٨٩٩	٩٩٣٥,٤٠	٩٩٣٦,٧	٩٩١٣,١	٩٩٢٠,٩	٩٩٤٠,٣	٩٩٤٠,٣
نصيب القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي	٢٤,٨٠٩,٥	٣٣,٤٦٤,١	٣٧,٠٤٤,٢	٣٧,٧٧٥	٣١,٦٢٨,٩	٢٢,٦٨٢,٣	٢٠,٢٨٠	٢٨,٤٠٧,٤	٢١,٦٨٨,٧	٢٠,٧٧٩,٠	١٩,٤٤٤,٥	١٩,٤٤٤,٥
نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	٩,٥٠٥,١	١٢,٨٢٠,٥	١٢,٣٤٤,٠	١١,٥٤٧,٢	١٠,٨٨٣	١٠,٣٨٦,٨	١٠,٢١٦,٢	١١,٢١٢,٤	١٠,٨٨٩,٥	٨,٦٩٣,٥	٧,١٤٨,٧	٧,١٤٨,٧
نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي	٩٩٧٢,٣	٩٩٧٢,٣	٩٩٧٥	٩٩٧٦,٣	٩٩٧٤,١	٩٩٦٨,٦	٩٩٦٦,٥	٩٩٧١,٧	٩٩٦٦,٦	٩٩٧٠,٥	٩٩٦٩,٧	٩٩٦٩,٧
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	٩٩٢٧,٧	٩٩٢٧,٧	٩٩٢٥	٩٩٢٣,٧	٩٩٢٥,٦	٩٩٣١,٤	٩٩٣٣,٥	٩٩٢٨,٣	٩٩٣٣,٤	٩٩٢٩,٥	٩٩٣٠,٣	٩٩٣٠,٣

المصدر: تقارير الإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت – أعداد متفرقة (* معدله -** أوليه) – تقارير متابعة الخطة للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

مصدر أسعار النفط http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

نلاحظ من البيانات المدرجة بالجدول أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي لدولة الكويت تتبع معدلات التغير في أسعار النفط الخام قبل أو أثناء الخطة الرباعية، فعلى سبيل المثال عام ٢٠٠٩ أدى تراجع أسعار النفط الخام نتيجة للأزمة المالية العالمية بنسبة ٣٥.٤% عن عام ٢٠٠٨، إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي للكويت عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٣% بالمقارنة بعام ٢٠٠٨، وتراجع أسعار النفط عام ٢٠١٥ بنسبة ٤٨.٦% عن عام ٢٠١٤ أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي لدولة الكويت بنسبة ٢٤.٣% عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤. وهذا مؤشر على أنه ما زالت أسعار النفط هي المحرك الرئيسي لمعدلات النمو الاقتصادي لدولة الكويت ويتراجع بتراجع أسعار النفط الخام العالمي، وهو ما

يمثل خطورة كبيرة على اقتصاد الدولة حيث أن أسعار النفط الخام العالمية لا تستطيع دولة الكويت بمفردها التأثير عليها، لذا يجب تنويع القاعدة الانتاجية لتقليل المخاطر بتقليل الوزن النسبي لناتج القطاع النفطي من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً: المتحقق من مستهدفات سياسات دعم وتوسيع دور القطاع الخاص:

يتضح من الجدول أعلاه تراجع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الخطة مقارنة بمتوسط النسبة خلال الخمس سنوات التي تسبق الخطة الانمائية، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص خلال سنوات الخطة حوالي ٢٦% تقريباً، بينما بلغت النسبة حوالي ٣٠% قبل تنفيذ الخطة، مما يؤكد أن الخطة الانمائية لم تنجح في زيادة معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية، ولم تنجح أيضاً في زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، للأسباب التالية:

عدم البدء في عمليات التخصيص لبعض الجهات الخدمية المزمع تخصيصها نتيجة لبعض القصور في قانون التخصيص التي سوف نوضحها بالتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الثالث – عدم البدء في تنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتأخر في إصدار تعديل قانون الشراكة مع قرب انتهاء الخطة الرباعية – عدم تفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية – تأخر ترتيب الدولة على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

ثالثاً: المتحقق من مستهدفات سياسات تنويع القاعدة الإنتاجية:

جدول رقم (٢) التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب أقسام النشاط الاقتصادي:

2010		2011		2012		2013		2014*		2015**		أقسام النشاط الاقتصادي
%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	%	القيمة Value	
0.5	149.4	0.4	186.6	0.4	175.3	0.4	175.4	0.5	208.6	0.7	237.2	الزراعة والصيد
55.9	18,483.9	63.5	26,984.8	65.4	31,848.9	63.5	31,383.6	60.8	28,157.3	43.3	14,875.0	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة
6.0	1,977.4	5.6	2,386.2	6.0	2,906.0	5.9	2,904.2	5.5	2,565.2	5.0	2,311.7	الصناعات التحويلية
2.0	662.3	1.8	772.6	1.8	862.5	1.9	919.9	2.1	973.9	2.4	1,090.4	الكهرباء والغاز والمياه
2.2	730.3	1.8	772.9	1.7	832.7	1.8	897.3	2.1	956.8	2.9	1,002.9	التشـــييد
4.0	1,338.2	3.3	1,400.8	3.0	1,449.0	3.1	1,543.9	3.6	1,689.2	5.2	1,784.7	تجارة الجملة والتجزئة
0.8	272.4	0.7	288.9	0.6	309.7	0.7	336.5	0.8	364.9	1.2	408.1	المطاعم والفنادق
7.2	2,382.3	5.4	2,282.8	5.0	2,455.8	5.0	2,477.5	5.4	2,488.6	7.3	2,504.6	النقل والتخزين والاتصالات
9.3	3,092.2	7.0	2,958.1	6.2	3,039.1	6.5	3,190.6	7.3	3,358.0	10.1	3,450.0	الوساطة المالية والتأمين
8.5	2,797.6	7.1	3,027.7	6.4	3,125.2	6.5	3,226.9	7.0	3,262.6	9.9	3,380.1	الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية
17.2	5,677.9	14.6	6,548.7	15.5	7,541.5	16.3	8,063.1	18.1	8,355.4	24.8	8,526.5	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
5.3	1,764.7	4.1	1,760.1	3.7	1,783.1	4.0	1,956.6	4.3	2,009.6	5.9	2,011.3	(ناقصاً) الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبان
108.2	35,799.1	107.9	45,850.1	108.3	52,762.7	107.6	53,162.3	108.8	50,371.0	109.5	37,559.8	مجموع الملتجين
8.2	2,720.0	7.9	3,338.5	8.3	4,040.5	7.6	3,770.1	8.8	4,086.0	9.5	3,245.2	الضرائب (ناقص الإعانات (صافي الضرائب)
100.0	33,079.1	100.0	42,511.6	100.0	48,722.2	100.0	49,392.2	100.0	46,285.0	100.0	34,314.6	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت (* بيانات معدلة ** بيانات أولية)

بمراجعة البيانات المدرجة بالجدول السابق نجد أن الخطة الانمائية هدفت لتنويع القاعدة الانتاجية بالتركيز على زيادة الوزن النسبي لمساهمة قطاعات بعينها في الناتج المحلي الاجمالي نوضحها فيما يلي:

١. قطاع الزراعة: نجد أن مساهمة ناتج قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي لم تتعد من ٠.٥% إلى ٠.٦% في فترات المقارنة إلا أن بلغت ٠.٧% عام ٢٠١٥ نتيجة التراجع الكبير في ناتج القطاع النفطي.
٢. قطاع الصناعات التحويلية: تراجعت نسبة مساهمته في الناتج إلى ٥% عام ٢٠١٥ بعد أن كانت ٦% عام ٢٠١٠.

٣. تجارة الجملة والتجزئة: حدث تحسن طفيف في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ٥.٢% بعد أن كان حوالي ٤% عام ٢٠١٠ أي في بداية تنفيذ الخطة الانمائية.
٤. قطاع الوساطة المالية والتأمين: حدث تحسن في نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بنهاية الخطة في ٢٠١٥ حيث بلغت مساهمته ١٠% في الناتج المحلي بعد أن تراوحت بين ٩ إلى ٧% خلال السنوات الأولى من بداية الخطة الرباعية.

يتضح من العرض السابق أن الخطة الانمائية لم تصل للمستوى المستهدف تحقيقه من تنويع القاعدة الانتاجية للأسباب التالية:

هناك حزمة من المعوقات التي تقف كسد ضخم يمنع تقدم القطاع الصناغي بالكويت أهمها عدم توافر القسائم الصناعية، إضافة إلى البروقراطية والدورة المستندية التي تُعرقل الكثير من إنجاز الأعمال خاصة في الجهات الحكومية، فقد احتلت الكويت المرتبة الأخيرة بين البلدان العربية من حيث الإجراءات الحكومية والتي تجاوزت الـ ١٤ تأشيرة للحصول على الموافقات اللازمة لبدء النشاط الصناعي. وهو ما يؤكد على ما سبق توضيحه وهو تراجع ترتيب دولة الكويت على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو أحد أهم أسباب تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت وبالتالي تراجع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك عدم قدرة الدولة على تنويع القاعدة الانتاجية غير النفطية، بالاضافة إلى الأسباب التالية:

١. ضعف الإنتاجية وبالتالي التنافسية ومن ثم قلة وانخفاض مساهمة القطاعات غير النفطية وعلى رأسها القطاع الصناعي كما سبق التوضيح من خلال الجدول أعلاه.
٢. مشاكل تكمن في غياب الوعي بأهمية التحول الصناعي كخيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل.

تواجه الصناعة التحويلية في دولة الكويت عدد من المشكلات والمعوقات في مجال التسويق، والتكنولوجيا، والمواد الأولية، والتركيب الهيكلي، والتصدير[١٤].

تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي خلال الخطة الرباعية:

تعتبر سيطرة الدولة وهيمنتها على الاقتصاد الكويتي وثرواته الطبيعية سمة أساسية من سمات الاقتصاد الوطني الكويتي، حيث تملك الدولة بعض أصول الثروة الوطنية ومصادر تكوينها كالنفط وهو المكون الأساسي في إجمالي الناتج المحلي، وفيما يلي الجدول التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي عن الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٣) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية عن الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤

(مليون دينار كويتي)

النشاط الاقتصادي	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤*
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة	١٨,٤٠٦.٥	٢٦,٨٩٦.١	٣١٨٤٨.٩	٣١٣٨٣.٦	٢٨١٤٨.٣
	%٥٥.٧	%٦٣.٣	%٦٥.٤	%٦٣.٥	%٦٠.٤
تجارة الجملة والتجزئة	١,٣٣٨.٢	١,٤٠٠.٨	١٤٤٩.٠	١٥٤٣.٩	١٦١٨.٣
	%٤	%٣.٣	%٣	%٣.١	٣.٥%
إجمالي القطاعات الأخرى	١٣,٣٣٤.٥	١٤,٢١٤.٨	١٥,٤٢٤.٣	١٦,٤٦٤.٧	١٦,٧٩٧.٥
	%٤٠.٣	%٣٣.٤	%٣١.٦	%٣٣.٤	%٣٦.١
الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق	٣٣,٠٧٩.٢	٤٢,٥١١.٧	٤٨٧٢٢.٢	٤٩٣٩٢.٢	٤٦٥٦٤.١

*بيانات أولية -المصدر: الادارة المركزية للإحصاء

يلاحظ من الجدول السابق هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نصيبه ٦٠.٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤، في حين انخفاض نصيب القطاع التجاري (قطاع تجارة الجملة والتجزئة) في الناتج المحلي الإجمالي من ٤% عام ٢٠١٠ الى ٣.٥% عام ٢٠١٤.

وذلك نتيجة ضعف إسهام القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، كما سبق التوضيح حيث يتركز نشاط القطاع الخاص في قطاعات معينة وهي: الزراعة والصيد، والتشييد والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة، والتمويل والتأمين، والصناعة التحويلية، والنقل والمواصلات وتعتبر مساهمة هذه القطاعات محدودة من حيث مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (١) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي
بالأسعار الجارية عن الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤

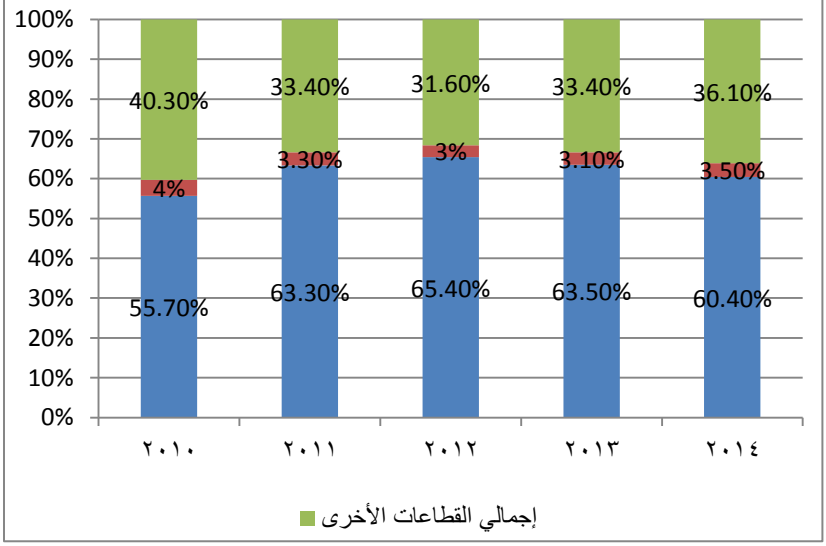

المصدر: الادارة المركزية للإحصاء

رابعاً: المتحقق من مستهدفات سياسات التحول إلى مركز تجاري (القطاع التجاري):

- **حجم التبادل التجاري**

بلغ حجم التجارة لدولة الكويت ٣٧,٦٨٠[١٥] مليون دينار عام ٢٠١٤ بإنخفاض قدره ٧.٤% عن العام السابق. وهذا الحجم التجاري تهيمن عليه صادرات النفط وواردات السلع الأساسية، حيث يمثل القطاع النفطي حوالي ٩٥% من حجم التجارة، تشكل منها صادرات النفط حوالي ٧١.٢% في حين الواردات حوالي ٢٣.٨% من إجمالي التجارة. كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٤) قيمة التبادل التجاري عن الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٤

(مليون دينار كويتي)

السنة	الصادرات		الواردات		التبادل التجاري	التغيير%	المؤشر
2006	16,249	-	5,000	-	21,249	-	-
2007	17,766	9.3	6,061	21.2	23,828	12.1	⬆
2008	23,459	32.0	6,678	10.2	30,138	26.5	⬆
2009	14,934	-36.3	5,722	-14.3	20,656	-31.5	⬇
2010	17,959	20.3	6,498	13.6	24,457	18.4	⬆
2011	28,339	57.8	6,938	6.8	35,277	44.2	⬆
2012	32,051	13.1	7,631	10.0	39,682	12.5	⬇
٢٠١٣	32,363	1.0	8,308	8.9	40,672	2.5	⬇
2014	28,719	-11.3	8,961	7.9	37,680	-7.4	⬇

المصدر: الادارة المركزية للإحصاء الميزان التجاري والتبادل التجاري خلال السنوات ٢٠٠٦- ٢٠١٤.

شكل رقم (٢) قيمة التبادل التجاري عن الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٤

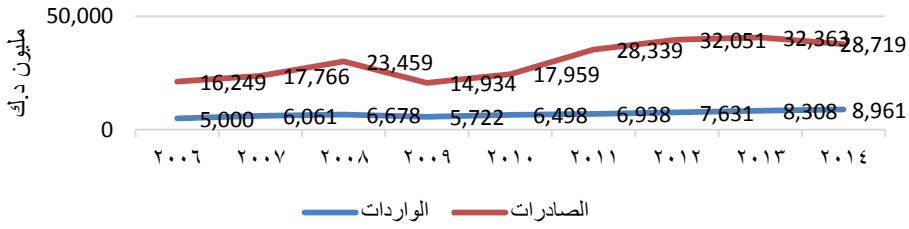

المصدر: الادارة المركزية للإحصاء الميزان التجاري والتبادل التجاري خلال السنوات ٢٠٠٦- ٢٠١٤.

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج:

ثبت عدم صحة فرض الدراسة حيث أنه لم تنجح خطة التنمية في تنويع القاعدة الإنتاجية لقطاعات النشاط الاقتصادي بدولة الكويت. فلا يزال القطاع النفطي يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نصيبه (٦٠.٤%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤، في حين كان نصيب القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في سنة الأساس ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٤٣%)، في حين المستهدف تحقيقه هو أن تكون نسبة ناتج القطاع النفطي (٣٩%)، بنهاية الخطة الرباعية ٢٠١٣/٢٠١٤، أي أن المتحقق يزيد عن المستهدف بنسبة (٢١.٤%).

ثانياً: التوصيات:

١. زيادة قدرة الدولة على مواجهة البيروقراطية وتشجيع القطاع الصناعي من خلال تفعيل القوانين والهيئات القائمة على الصناعة بدولة الكويت.
٢. ضرورة وضع استراتيجية متكاملة لبرنامج الصناعة الوطنية يتضمن أهداف واضحة لتطوير آليات العمل الصناعي مع ربطها بإصلاحات سوق العمل وتنفيذ منظومة النافذة الواحدة.

المراجـع

1. I M F S T A F F D I S C U S S I O N N O T E, Tim Callen, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal, Economic Diversification in theGCC, Past, Present, and Future December 2014., SDN/14/12.
2. Sherif, Reda, and Fuad Hasanov,2014. "Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exports in Seven Propositions." Working Paper 14/177, International Monetary Fund, Washington.
3. Henn, Christian, Chris Papageorgiou, and Nikola Spatafora. 2013. "Export Quality in Developing Countries." Working Paper 13/108, International Monetary Fund, Washington.

٤. سامح القاضي، دراسة بعنوان " تنويع القاعدة الانتاجية ودعم وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية لتعزيز فرص النمو الاقتصادي"، دراسات خلفية، إدارة المركز الوطني لأبحاث التخطيط والتنمية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ٢٠١٥.

٥. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، خطة التنمية لدولة الكويت للأعوام ٢٠١٠/-٢٠١٣/٢٠١١٢٠١٣-٢٠١٤، ص ٩.

٦. صالح العصفور، سياسات التنافسية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠١٢، ص ٢.

٧. بلال حموري، شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠١٤، ص ٢.

٨. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، خطة التنمية لدولة الكويت للأعوام ٢٠١٠/2011-٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٣٨.

٩. بلقاس العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠١٢، ص ٥.

١٠. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، خطة التنمية لدولة الكويت للأعوام ٢٠١٠/2011-٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٤٢.

١١. بلقاسم العباس، السياسات الصناعية في ظل العولمة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠١٢، ص ٧:٨.

١٢. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، خطة التنمية لدولة الكويت للأعوام 2011/٢٠١٠-٢٠١٤/٢٠١٣، ص ٤٣.
١٣. د. محمد أمين لزعر، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠١٥، ص ٣.
١٤. ماكينزي، الكويت ٢٠٢٠، تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ٣١.
١٥. تحديات القطاع الصناعي في دولة الكويت في ظل عدم استقرار أسعار النفط، الأمانة المساعدة لشئون التخطيط، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، يوليو ٢٠١٦، ص ١١ – ١٣.